

The effects of foreign trade liberalization policies on the Egyptian industrial sector

Swailam Gouda Said Mohamed

بدأت سياسات تحرير الاقتصاد القومى منذ ان اخذت مصر بسياسة الإنفتاح الاقتصادي فى منتصف السبعينيات ويركز البحث على دراسة اثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعى المصرى من خلال محورين اساسيين هما سعر الصرف وهيكل الحماية للتعرف على التغيرات التى احدثتها تلك السياسات من خلال هذين المحورين على قطاع الصناعة التحويلية من حيث الهيكل والقدرة التنافسية لهذا القطاع ومن حيث الحدود الزمنية يتناول البحث الفترة بدءاً من عام(1974) حيث بداية الإنفتاح الاقتصادي وحتى عام (1997) مع التركيز على الفترة 1987-1997 والتى تزامنت فيها العديد من السياسات والإجراءات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية بصفة خاصة وتحرير الاقتصاد المصرى بصفة عامة. وكان من بين سياسات الاصلاح الاقتصادى سياسة تحرير التجارة الخارجية بدءاً بتعديل سعر الصرف المستخدم فى تقييد الرسوم الجمركية ليعكس القيمة الحقيقة للورادات وإلغاء لجان ترشيد الاستيرادوالحد من القيود الجمركية ومروراً بتحرير كل من جانبى الصادرات والواردات من خلال إجراءات جذرية منذ مايو 1989 وانتهاء بتوحيد سعر الصرف على يعكس قيمة الحقيقة وذلك فى اكتوبر 1991. أهمية البحث وهدفه: يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية القومى لما له من دور رائد دفع عجلة التنمية فضلاً عن ان اى تغيرات تحدث فى السياسة الاقتصادية يتأثر بها هذا القطاع ومن ثم أصبح التنمية فضلاً عن ان اى تغيرات تحدث فى السياسة الاقتصادية يتأثر بها هذا القطاع ومن ثم تصبح دراسة التغيرات الجوهرية فى قطاع الصناعة من حيث الهيكل والقدرة التنافسية نتيجة إتباع سياسات تحرير التجارة الخارجية دراسة تفصيلية هدفاً مهماً وخاصة إذا ما اخذنا فى الاعتبار ان إتباع سياسات تحرير التجارة الخارجية يمكن ان يكون اثر إيجابية وآخر سلبية كلاً من: 1-الآثار الإيجابية: تتمثل الآثار الإيجابية فى زيادة الكفاءة بالعمل وفقاً للمنافسة وتبني تكنولوجيا متقدمة وكذلك توفير منتجات جديدة للاسواق والبحث الدائم عن الاسواق الجديدة فضلاً عن إعادة هيكلة القطاع الصناعى. 2-الآثار السلبية: تتضمن تلك الآثار الصعوبات التي تواجه عملية التصنيع في المراحل الاولى لتحرير التجارة الخارجية مثل ضعف الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لدعم القطاع الصناعي الذي يتطلب عمالة ماهرة ومدرية على استخدام التقنيات الحديثة بالإضافة الى ما سبق فان أهمية البحث تبرز من أن تطبيق سياسات تحرير التجارة الخارجية جاء في توقيت تزامن مع حدوث متغيرات عديدة على النطاق الدولى بما يترتب عليه زيادة تأثير تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعى والصناعات التحويلية بصفة خاصة كما هدف البحث بصفة خاصة الى معرفة ما إذا كانت قد تحققت الآثار الإيجابية من وراء إتباع سياسات تحرير التجارة الخارجية ام ان الآثار السلبية كانت أقوى غير تأثيرها بما يلحق الضرر بالقطاع الصناعى بصفة خاصة والاقتصاد القومى بصفة عامة. خططة البحث: الباب الاول يتناول تحرير التجارة الخارجية وعلاقتها بالقطاع الصناعى والمتغيرات الدولية الراهنة، الفصل الثانى دراسة تحرير التجارة الخارجية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة، الفصل الثالث تناول المؤشرات التي يمكن من خلالها دراسة آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعى، الفصل الرابع لبيان تطور هيكل القطاع الصناعى والسياسات التجارية فى مصر خلال الفترة 1974-1987، الفصل الخامس مماثلاً الى حد كبير من حيث هيكلة للفصل الرابع إذا تعرض لتطور هيكل القطاع الصناعى والسياسات التجارية فى مصر خلال الفترة من 1987-1997، الفصل السادس تناول آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على الصناعة فى مصر، الفصل السابع لرصد هذه الانعكاسات خلال الفترة خلال ثلاثة مباحث المبحث الاول دراسة آثار السياسة التجارية وسعر الصرف على هيكل الصادرات المبحث الثاني آثر السياسات التجارية وسعر الصرف

على هيكل الصادرات ، المبحث الثالث أثر السياسة التجارية وسعر الصرف على التركيز الجغرافي لل الصادرات الصناعية وميزان المدفوعات .